الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملـتقى الوطـــني الأول حـــــــول:
الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية
يومي 24 و 25 أفريل 2018

" هل البترول مصدر للفساد الاقتصادي ؟ : دراسة تقييمية لأثر جودة المؤسسات الحكومية على عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر و باقي دول OPEC "

حمزة علي	بن عياد سمير
جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس - الجزائر	جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس - الجزائر
m_hamza_udl@live.com	benayadsamir@yahoo.fr

الملخص: تهدف ورقتنا البحثية إلى تقييم عملية التنمية في الجزائر و باقي دول OPEC، حيث نحاول تحليل أثر زيادة العائدات البترولية على جودة المؤسسات الحكومية (انتشار الفساد و البيروقراطية) و مستوى الرفاهية لسكان هذه الدول. توصلنا من خلال الدراسة إلى أن دول المصدرة للبترول قد تحصلت في السنوات الأولى من الالفية الأخيرة تراكما كبيرا للعائدات البترولية و هذا ما مكنها من تنفيذ برامجها التنموية الاقتصادية و الاجتماعية . أحد أهم النتائج التي تم التوصل إليها أيضا، هو نمو معدلات الفساد و البيروقراطية بشكل متزامن مع زيادة العائدات البترولية، حيث سجلت مؤشرات الحكم الراشد قيم سالبة خلال الفترة 1996-2014 مما يدل على وجود مؤسسات حكومية سيئة لا تساهم في تعزيز الأثر الإيجابي لعائدات الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي، باستثناء بعض دول مجلس التعاون الخليجي كالإمارات العربية المتحدة و قطر، التي وصلت إلى مستويات عالية من الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: البترول- الفساد الاقتصادي- التنمية الاقتصادية- - الاقتصاد الجزائري- دول OPEC

Abstract : Our research paper aims to assess the development process in Algeria and other OPEC countries. We try to analyze the impact of increased oil revenues on the quality of government institutions (corruption and bureaucracy) and the level of well-being of the population of these countries. Through the study, we found that in the early years of the last millennium, the oil exporting countries achieved a large accumulation of oil revenues, which enabled them to implement their economic and social development programs. One of the most important findings was the growth of corruption and bureaucracy concurrently with the increase in oil revenues. The indicators of high governance recorded negative values during the period 1996-2014, indicating that there are bad government institutions that do not contribute to enhancing the positive impact of natural resource revenues On economic growth, with the exception of some GCC countries such as the United Arab Emirates and Qatar, which have reached high levels of economic and social well-being.

Key words : Oil- Corruption- Economic Development- Algerian Economy- OPEC Countries.

تمهيد

يعد موضوع الفساد الاقتصادي (الرشوة) من بين اهم المظاهر السلبة المنتشر في المحيط الاقتصاد لأغلب دول العالم بما فيها المتقدمة، النامية و المتخلفة، حيث باتت هذه المشكلة تؤرق الكثير من المواطنين، حيث يضطرون في كثير من الأحيان لدفع مبالغ مالية للحصول على حقوقهم الدستورية، كما بات بشكل حجر عثرة أمام انشاء الاستثمارات المحلية أو الأجنبية، حيث أشارت الهيئات الطولية في الكثير من الأحيان إلى انتشار هذه الظاهرة خاصة في القطاع العام و موظفي القطاع العام. كما أثبتت الدراسات التطبيقية في هذا المجال إلى أن هذه الظاهرة و غيرها من الظواهر السلبية تنتشر بكثرة و بدرجات أكبر في الدول المصدرة للموارد الطبيعية كالبترول و الغاز و المعادن، حيث تؤدي العائدات من هذه الموارد عادة إلى بناء مؤسسات حكومية ضعيفة و سيئة، لا تقوم بتسيير العائدات البترولية بالشكل الذي يضمن توفير التنمية الاقتصادية و الرفاهية للمواطنين، حيث يعاني هؤلاء من الابتزاز من بعض الانتهازيين -سواء كانوا مسؤولين أو موظفين الذين يجبرونهم على دفع أموال الرشوة لتسهيل يسر مصالحهم التي تعد حقوقا مكتسبة طيقا لما ينص عليه الدستور و الشرع.

من هذا المنطلق ، حاولنا من خلال ورقتنا البحثية هذه، القيام بدراسة تقييمية للوقوف على مدى جودة المؤسسات الحكومية و مدى تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي فيها و مستوى التنمية الذي تم احرازه من خلا استغلال العائدات البترولية بشكل رئيسي في عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في دول OPEC، التي تعد الجزائر عضوا فاعلا فيها، و قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

الإشكالية الرئيسية: هل تفشى ظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر و بعض دول OPEC مرده إلى ارتفاع العائدات البترولية، أم إلى مؤسسات حكومية ضعيفة لا تأخذ بعين الاعتبار مبادئ الحكم الراشد في تسييرها للاقتصاد الوطني؟

للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا البحث إلى مقدمة عامة، و جزء أول نستعرض فيه المفاهيم العامة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من النزرة الضيقة إلى المفهوم الشامل، و مفهوم الفساد الاقتصادي أو جريمة الرشوة حسب ما يراه المشرع الجزائري، ثم ننتقل إلى الجزء الثان الذي نقوم فيه بسرد الدراسات النظرية و التطبيقية التي تربط الفساد الاقتصادي بعائدات البترولية جودة المؤسسات الحكومية ، ثم نستعرض في الجزء الثالث البيانات و التقارير التي تقدمها الهيئات الدولية بخصوص تفشي ظاهرة الفساد في دول OPEC، إلى جانب المشاكل التي تحدث في الوسط الذي يتسم بالفساد، مثل عدم فعالية الانفاق و عدم سيادة القضاء و اضطراب الوضع السياسي و جملة من المشاكل الأخرى التي تعبر عن المؤسسات الحكومية السيئة في بعض دول OPEC، و نختم هذه الورقة البحثية بمجموعة من النتائج و التوصيات.

أولا: المفاهيم العامة للتنمية الاقتصادية و الفساد الاقتصادي:

1. تطور مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد أثبتت تجارب الدول النامية في عملية التنمية خلال الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي أن التنمية هي أوسع و أشمل من الزيادات السريعة في معدلات الدخل الفردي، أي أن هذه الأخيرة لا تنحصر في المجال الاقتصادي فقط بل لها أبعاد أخرى اجتماعية ، سياسية و ثقافية و هذه ما يجعلها تهتم بالجوانب الحياتية الأخرى للفرد كالقضاء على الفقر و الصحة و التعليم و إلى غير ذلك من الأهداف، و الدليل على ما سبق هو أن الكثير من الدول النامية حققت معدلات نمو سريعة وصلت إلى 6%، إلا أنها لم تحقق التنمية حيث اتسعت الفجوة بين الفقراء و الأغنياء و بقي عدد كبير من سكانها يعانون الفقر و الجهل و المرض ، في حين نجد دول نامية أخرى حققت خلال الثمانينيات معدلات نمو منخفضة نسبيا ، إلا أنها حققت تنمية لا بأس بها. هذه الملاحظة تبين لنا أن تلبية عدد كبير من حاجات الأفراد و الشعوب ليس رهنا بالوصول إلى معدلات مرتفعة للدخل الفردي، فالعبرة ليست بسياسات زيادة الدخل –سياسات النمو الاقتصادي- و إنما يتعلق الأمر كذلك بسياسات توزيع هذا الدخل و السياسات الرامية بشكل مباشر إلى تخفيض حدة الفقر و تحسين المستوى المعيشي لدى الفقراء.

من خلال ما تقدم ذكره يمكن الخروج بمجموعة من التعاريف بخصوص موضوع التنمية سنقوم بسردها كما يلي:

- التنمية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة و لكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الخارجية، بل يمكن القول أن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدولة و في العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية[1]

[1]: إبراهيم العيسوي، " التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها"، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2001، ، ص 18

- و أما ج.م. آلبارتيني j.m. Albertini فقد عرف التنمية كما يلي: " التنمية تفترض ظهور عالم جديد لا يتمثل في الزيادة الكمية لما تم تحقيقه من قبل، بل التنمية تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد أداء اقتصادي، كما أنها تتميز عن النمو و الزيادة الدائمة في الدخل الوطني، فالتنمية تفرض وجود نمو اقتصادي دائم يحتاج إلى تغييرات عميقة في البنى الاقتصادية و الاجتماعية "[2]
- يعرف البنك العالمي BM في تقريره الصادر عام 1991 التنمية فيرى أن[3]:" التحدي في التنمية هو تحسين الجودة، خاصة في دول العالم الفقيرة، فجودة أفضل، تفضل بشكل عام عن مجرد تحقيق دخول أعلى، و لكنها تستلزم أكثر بكثير من ذلك، إنها تتناول موضوعات مهمة نسبيا مثل تعليم أفضل، مستويات أعلى من التغذية، قفر أقل، بيئة أنقى، توازن أكثر و مساواة في الفرص، حرية شخصية و فردية أكبر و حياة أغنى بالثقافة".
- و طبقا للتقرير الصادر عن برنامج الأمم الإنمائي للمتحدة سنة 1991 ، حيث تم إدخال الجانب البشري للتنمية، فقد عرف هذه الأخيرة على أنها: "عملية توسعة لحزمة من الخيارات موفرة للناس، تتميز بأنها غير محدودة و تتطور مع مرور الوقت، فمهما كان مجال التنمية البشرية لابد من تحقيق ثلاث شروط رئيسية تتمثل في عيش عمر أطول بصحة جيدة و اكتساب المعرفة إلى جانب الحصول على الموارد اللازمة للتمتع بمستوى معيشي لائق، إلا أن مفهوم التنمية البشرية ليس محدودا عند هذه النقاط الثلاث بل يضم عناصر أخرى كالحرية السياسية، الاقتصادية أو الاجتماعية و التي هي أيضا مهمة مثل الإبداع و الإنتاجية، احترام الذات و ضمان حقوق الإنسان الرئيسية"[4]،

إلا أن التعريف السابق للتنمية البشرية تطور بتطور نهج التنمية البشرية فأخذت هذه الأخيرة في التقرير الصادر عن UNDP لسنة 2010 تعريفا أكثر تطورا و مبني على الممارسات العلمية و الأدبيات الأكاديمية حول التنمية البشرية كما يلي:" التنمية البشرية هي توسيع لحريات البشر، فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة و الإبداع، و يسعوا إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها و يشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف و الاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع، فالبشر أفراد و جماعات هم المحرك لعملية التنمية و هم المستفيد منها"[5]

من التعاريف السابقة يمكن الخروج بمجموعة من الأفكار الرئيسية فيما يخص موضوع التنمية و هي كالآتي:

- التنمية ليست هي نفسها النمو الاقتصادي بل هي مفهوم أوسع و أشمل، كما أن الأداء الاقتصادي أو الزيادة الكمية في نصيب الدخل من الدخل الوطني لا يدل بالضرورة على وجود تنمية.
- النمو الاقتصادي هو أحد عناصر التنمية.
- تستدعي عملية التنمية حدوث تغييرات عميقة و جذرية في الهيكل الاقتصادي و ذلك لا يتم دفعة واحدة، و إنما يتطلب فترة طويلة من الزمن.
- العنصر البشري حسب المفهوم الجديد و الحديث للتنمية، هو الركيزة الأساسية التي تجعل من التنمية تلك العملية التي تسعى دائما إلى تلبية الاحتياجات و الرغبات البشرية التي تتغير بمرور الزمن.

2. تعريفات الفساد الاقتصادي (تعريف جريمة الرشوة):

إن قيام الموظف بأداء مهامه، و الأعمال المنوطة به، إنما يكون بناء على اتفاق بينه و بين الدولة، فإن حاول هذا الموظف استغلال وظيفته، و الحصول من طالب خدمة ما، على مقابل لأداء هذه الخدمة، فإن ذلك يصيب الإدارة في الصميم، لأنه يعرقل سيرها، و يشكك في نزاهتها، و يجعل الحصول على الخدمة أو المصلحة قاصرا على القادرين من أفراد المجتمع دون غير القادرين .و تبعا لذلك تعرف الرشوة بأنها[6]:" اتجار الموظف العام أو (القائم بخدمة عامة) بوظيفته أو استغلالها بأن يطلب أو يقبل أو يحصل على عطية أو وعد بها أو أي منفعة أخرى، لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجباته "

كما تعرف بأنها تتمثل في الاتجار بأعمال الوظيفة أو الخدمة أو استغلالها بأن يطلب الجاني أو يقبل أو يحصل على عطية أو وعدا أو أي منفعة أخرى، لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه "

---

[2]: Matouk BELATAF, Economie du développement, office des publications universitaires, édition N: 4701, Algérie, 2010, P 05.

[3]: ميشيل تودارو،" التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة 2006 ، ص 54.

[4]: UNDP, Human Development Report, Oxford university press, New York, 1990, P 10

[5]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " الثروة الحقيقية للأمم"، تقرير التنمية البشرية 2010، عدد خاص في ذكرى العشرين، نيويورك، ص 22.

[6]: بوعزة نضيرة، جريمة الرشوة في ظل القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، ملتقى وطني، مخبر مالية، بنوك، و إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07، ماي 2012، ص 3.

كما تعرف الرشوة كذلك بأنها:" سلوك ينطوي على طلب أو قبول أو أخذ نقود أو أية فائدة أخرى من جانب موظف، أو من في حكمه وذلك لنفسه أو لغيره مقابل أداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل أو الإخلال بواجبات الوظيفة مع علمه بذلك)." ، فجريمة الرشوة عموما تفترض مساهمة شخصين[7]:

- موظف أو من في حكمه يطلب أو يقبل ما يعرض عليه من عطية أو وعدا مقابل قيامه بعمل، أو امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته أو الإخلال بواجباته، ويسمى" المرتشي."

– و الشخص الآخر، و هو صاحب المصلحة أو الحاجة الذي يتقدم بالعطية أو وعدا إلى الموظف أو من في حكمه، ليؤدي له العمل، أو ليمتنع عنه، أو يقبل ما يطلبه المرتشي منه، و يسمى" الراشي "، لكن قد يتوسط بين المرتشي و الراشي طرف ثالث يسعى في إتمام الاتفاق بينهما على الرشوة، و يسمى وسيطا أو "الرائش" الذي يكون بمثابة رسول أحد الطرفين إلى الآخر، كما قد يكون رسولا لكل منهما

ثانيا: علاقة وفرة الموارد الطبيعية و الفساد الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية:

لقد تم تناول هذا الموضوع بكثرة، حيث تم تسجيل العديد من الدراسات التطبيقية المهمة التي حاولت أن توضح علاقة الموارد الطبيعية و الفساد الاقتصادي بالنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادي و الاجتماعية، و لعل أمن أهم النظريات و الدراسات التي أجريت في هذا المجال، نجد النظرية المالية للديمقراطية لمايكل روس M. Ross، سنة 2014، حيث تبحث هذه النظرية العلاقة بن الإيرادات البترولية و الديمقراطية* إذ تقوم بتحليل طرق تسيير عائدات الدولة التي يقوم البترول بتعزيزها، حيث قام مايكل إل روس بصياغة نموذج غير رسمي، يرتكز على مجموعة من الأفكار بخصوص علاقة البترول بالديمقراطية، و حسب روس فإن العائدات البترولية التي تتميز بالسرية أي أنها غير معلنة للجمهور، تدفع الدولة إلى إبقاء الضرائب منخفضة ، و فيما يلي أهم الفرضيات التي يقوم عليها النموذج[8]:

- يتضمن النموذج مجموعة من المواطنين الذين يعملون بصورة جماعية و يمكن أن يعاملوا بوصفهم عاملا فردا، وحاكما يوجه الحكومة،
- لنفترض أن الحاكم الذي يرمي إلى البقاء في السلطة يقود الحكومة. تحقيقا لهذه الغاية، يستعمل الحاكم صلاحياته المالية لبناء دعم سياسي عبر إنفاق المال على المحسوبية و المصالح العامة، مع إبقاء الضرائب منخفضة في آن معا. إن أخفق الحاكم في تأمين الدعم الكافي، سوف يحل منافس مكانه، إما عبر الانتخابات إن كان البلد ديمقراطيا أو عبر تمرد شعبي إن كان الحكم في البلاد دكتاتوريا،
- المواطنين معنيون برفاهيهم الاقتصادي حاضرا و مستقبلا في آن معا، حيث يتحدد دعمهم للحاكم بواسطة تأثير الحكومة في دخولهم، حيث يفضلون حكومات تأخذ منهم شيئا يسيرا على شكل ضرائب، بكنها تغدق عليهم بالعطاء مثل الرعاية و المصالح العامة، فإن أمنت الحكومة لهم مصالح و مزايا كبيرة، و كلفتهم بدفع ضرائب منخفضة، عندئذ سوف يدعمون الحاكم، و إن زودتهم بمزايا قليلة و كلفتهم بضرائب مرتفعة سيحاولون استبداله، في ظل هذه الظروف، يؤدي إنتاج البترول إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية ، الأمر الذي يكمن الحكومات إلى أجل غير مسمى، و هذا ما يتيح لها الحفاظ على الدعم الشعبي و يجنبها حدوث الثورات المطالبة بالديمقراطية، و هذا ما يبقي نظام الحكم قائما و عدم المطالبة بالديمقراطية.

من بين النقاط الأساسية التي يقوم عليها النموذج أن المواطنين مهتمون كثيرا يشأن كيفية استخدام الحكومة لإيراداتها الضريبية، لكنهم لا يبالون بشأن كيفية إنفاق الحكومة إيراداتها البترولية، فهل هذا صحيح؟

---

[7]: بوعزة نضيرة، نفس المرجع، ص 3.

[*] الديمقراطية:يعد تعريف الديمقراطية و قياسها أمرا محل جدل واسع، و مع ذلك يتفق الباحثون على بعض الأمور المفتاحية، حيث يوافق معظمهم على بعض الأمور المفتاحية، فحسب برجيفورسكي و زملائه، كي يصبح بلد ما مؤهلا للديمقراطية، يتعين عليه تحقيق أربعة شروط على الأقل: يجب أن يكون رئيس الحكومة التنفيذي منتخبا، سواء كان رئيسا للدولة أم رئيسا لمجلس الوزراء، و يجب أن تكون الهيئة التشريعية للبلد منتخبة، و يتعين وجود حزبين سياسيين كبيرين على الأقل يكون بوبعهما التنافس بحرية في الانتخابات، و ينبغي أن تهزم الحكومة التي تتولى زمام السلطة عبر الانتخابات و أن تستبدل بحكومة منتخبة تعقبها.

[8]: مايكل روس، نقمة النفط، كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، مكتبة مؤمن قريش، منتدى العلاقات العربية و الدولية، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 120-121

من هم على دراية بالبلدان الغنية بالبترول، يعلمون أن مواطنوها معنيون إلى حد الشغف بالحصول على نصيبهم العادل من هذه الإيرادات، حيث دعم المواطنون في هذه الدول بقوة إلى تأميم شركات البترول الأجنبية ليضمنوا عدم إرسال الريع المتولد إلى خارج البلد، حتى أنهم يحملون السلاح أحيانا من أجل الحصول على نصيب أكبر من الإيرادات[9].

قد لا يهتم الناس في البلدان المنتجة للبترول بإنفاق حكوماتها نسبة للضرائب التي تجبيها، لكنهم يهتمون بإنفاقها نسبة إلى الإيرادات لأنهم يعلمون لدى حكوماتهم مصدر آخر للإيرادات، و هم معنيون بسيل إنفاقها، و إن كانوا يعتقدون أن ما تقدمه حكومتهم من خدمات قليل جدا، نظرا لحجم إيراداتها، فقد يثورون عليها. لكن هنالك تضليل يراد به تشتيت الانتباه، حيث أن إخفاء الحكومات إيرادات البترول أمر بغاية السهولة، كونها تتحدد بموجب عقود سرية، و غالبا ما يتم تمريرها عبر حسابات خارج الميزانية، حيث يعلم المواطنون جيدا أن حكوماتهم تتلقى إيرادات بترولية، لكن لا يعلمون كم تبلغ.

و حتى هذه النقطة، يفترض النموذج جدلا أن لدى المواطنين معلومات كاملة عن حكوماتهم. لديهم فكرة جيدة عن ما تنفقه، و هذا منطقي، بما أنهم يستطيعون أن يراقبوا برامجها و مشاريعها، و لديهم فكرة جيدة عما تجمعه من ضرائب، و هذا منطقي أيضا، لأنه يتعين عليهم أن يدفعوا تلك الضرائب، و مع ذلك لا يستطيع في هذه البلدان أن يراقبوا مباشرة مقدار ما تحصله كحومتهم من إيرادات بترولية، إذ ينبغي عليهم الاعتماد على حكوماتهم و على وسائل الإعلام للحصول على تلك المعلومات. إن كانوا يعيشون في بلد ديمقراطي، قد تكون هذه المعلومات متاحة، و إن كانوا يعيشون في ظل حكم استبدادي، فبوسع الحكومة إخفاء جزء من هذه الإيرادات. و في حال إخفاق المواطنين في معرفة حجم الإيرادات حكوماتهم من النفط، فقد يستنتجون استنتاجا مغلوطا يفيد لأن حكوماتهم جيدة الأداء، تستخدم إيراداتها المتواضعة نسبيا لتقديم مجموعة كبيرة و سخية من السلع و الخدمات. إذن، عبر إخفائها بعضا من إيراداتها من البترول، تستطيع أنظمة الحكم الاستبدادية الغنية أن تزيد الإنفاق "المتخيل" نسبة إلى الإيرادات.

و يمكن أن يستفيد كل الحكام المستبدين، سواء يملكون إيرادات بترولية أم لا، من السرية. لكن للحكام المستبدين في الدول البترولية فائدة أكبر من السرية، لأنها تتيح لهم خداع المواطنين على صعيد التقليل من حجم إيرادات الحكومة، هذا يشير إلى أن الحكام المستبدين في هذه البلدان أكثر ميلا لتمويل ميزانياتهم و فرض قيود مشددة على وسائل الإعلام من الحكام المستبدين في الدول غير البترولية[10].

و باختصار، يبقى الحكام على وجه العموم، و الحكام المستبدون على وجه الخصوص، ممسكين بزمام السلطة ما بقى مواطنوهم يعتقدون أن حكومتهم تقدم كثيرا من الفوائد و المزايا بالنسبة للإيرادات التي تتلقاها، و هذا ما يمكن الحكام المستبدين في الدول المنتجة للبترول من تعزيز شعبيتهم عبر إخفاء جزء من إيراداتهم من البترول عن أعين الجمهور. لكن، في حال فقدت الحكومة قدرتها على إخفاء تدفق أموال البترول، فإن ذلك قد يؤدي إلى انتفاضات مطالبة بالديمقراطية، إذا ما بدأ المواطنون يلاحظون أن الحاكم يهدر الثروة البترولية للمجتمع. و يعتمد أمر نجاح هذه الانتفاضات أو إخفائها على عامل إضافي يتمثل في ولاء القوات المسلحة، حيث يمكن لحجم إيرادات البترولية للدولة أن تساعد في إحباط محاولات التحول إلى الديمقراطية، عندما يحسن الحكام المستبدون تمويل الفوائد و المزايا التي تمنح لعناصر الجيش و يشرفون على توزيعها إشرافا مباشرا، يعزز احتمال احتفاظهم بدعم القوات المسلحة و إخماد أي حركات تمرد[11].

و لقد قام (Richard Damania و Erwin Bulte، سنة 2003) ببناء نموذج يجمع بين البحث عن الريع "Rent Seeking" و ضغط الشركات مع السلوك الاستراتيجي للحكومة الفاسدة، و يناقش الشروط التي بموجبها تحصل ما يعرف "بلعنة الموارد". و تم التركيز على ممارسة الضغط و الرشوة هو المناسب في ضوء النتائج التجريبية الأخيرة التي تشير إلى أن الأثر الرئيسي للموارد على النمو الاقتصادي من خلال مستوى الفساد الذي يشوه السياسات، و من جملة النتائج التي توصل إليها[12]:

- قد تتحقق لعنة بسبب نجاح الموارد الطبيعية للشركات في الضغط على البضائع نصف مصنعة و هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج في هذا القطاع.
- في غياب المنافسة السياسية، تكون الحكومات أكثر تقبلا لضغط المصالح الخاصة. وهكذا، خلال طفرة الموارد (تفسر على أنها إما اكتشافات جديدة للموارد أو مفاجئة في الأسعار ارتفاع) يزداد الضغط بشدة، أين يتم "إغراء" الحكومة لتبتعد بعيدا عن مسار تعظيم

[9]: مايكل روس، مرجع سبق ذكره، ص 122

[10]: مايكل روس، مرجع سبق ذكره، ص 123-125

[11]: مايكل روس، مرجع سبق ذكره، ص 125-126

[12] : Richard Damania and Erwin Bulte, Resources for Sale: Corruption, Democracy and the Natural Resource Curse, Discussion Paper, No. 0320, CENTRE FOR INTERNATIONAL ECONOMIC STUDIES, 2003, PP 30-32.

الرفاهية، حيث تقدم الدعم المفرط لقطاع الموارد على حساب قطاع الصناعات التحويلية، هذا ما يقلل من إنتاج الصناعات التحويلية، و الاعتماد على التخصص في الإنتاج، يخفض الرفاهية الكلية و النمو الاقتصادي.

- لكن طفرة الموارد ليست دائما سيئة للنمو سواء كان من المجدي تطبيق السياسات التي تؤدي إلى "لعنة الموارد" يتم تحديدها من قبل وجود أو غياب المنافسة السياسية، والتكاليف المرتبطة التي ينطوي عليها تغيير النظام.

و في دراسة قام بها (Richard M. Auty، سنة 2006) على اقتصاد تشاد و موريتانيا توصل فيها إلى أن الاهتمام المبكر من قبل الاقتصاديين للتأثير رأس المال الطبيعي على النمو الاقتصادي أعطى وسيلة للتهاون و الإهمال خلال القرن التاسع عشر. وقد ظهرت أدلة، مع ذلك، أنه منذ الستينيات ارتبط الأداء الاقتصادي للبلدان ذات الدخل المنخفض عكسيا مع ثروة من الموارد الطبيعية. هذه العلاقة ليست حتمية و ذلك لأن لسياسة الاقتصادية أهميتها. يمكن نظام المحاسبة من أن يساعد في تحسين السياسات و أداء البلدان ذات الدخل المنخفض و الوفيرة بالموارد من خلال تعزيز الأساس المنطقي للإدارة السليمة للموارد الطبيعية، و أيضا من خلال توفير مؤشر الاستدامة السياسة في شكل معدل الادخار الصافي. مؤشر السياسة هذا، جنبا إلى جنب مع غيرها من التدابير مثل صندوق لرأس المال لتعقيم الإيجار، و مبادرات لزيادة شفافية تدفقات الإيرادات و تقييم دقيق للاستخدامات بديلة لإيرادات القطاع العام الإضافية، يمكن من تحسين الكفاءة التي تحول ريوع الموارد الطبيعية في أشكال بديلة من رأس المال للحفاظ الرفاهية الاجتماعية المتزايدة[13]

كما توصلت دراسة قام بإعدادها (Frankel, Jeffrey. A، سنة 2011) فيما يخص قنوات تأثير الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، فيرى الباحث أن المنطق النظري و الكثير والأدلة الإحصائية تشير إلى أن امتلاك الموارد الطبيعية مثل البترول و الغاز و المعادن، و الأوقاف ربما الزراعية، يمكن أن تمنح الآثار السلبية على البلاد، جنبا إلى جنب مع الإيرادات. و قد تتمثل أحد أهم قنوات التأثير السلبي للموارد الطبيعية على الأداء الاقتصادي فيما يلي[14]:

- التخصص في الموارد الطبيعية يمكن أن يكون ضارا للنمو إذا كان يزاحم القطاع الصناعي الذي هو موضع مخرجات إيجابية.

- الثروات المعدنية يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية، و هي بالتأكيد تشكل عقبة أمام التنمية.

- يمكن للأوقاف و السلع الأولية (النفط و المعادن و بعض المحاصيل) أن تؤدي إلى **المؤسسات السيئة، مثل الفساد و عدم المساواة و البنية الطبقية، الصراع على السلطة المزمنة، و غياب سيادة القانون و حقوق الملكية**. ثروة الموارد الطبيعية يمكن أن تمنع أيضا تنمية الديمقراطية، و لكن ليس هناك أدلة قوية على أن الديمقراطية في حد ذاتها (على العكس من الانفتاح والحرية الاقتصادية، واللامركزية في اتخاذ القرارات، والاستقرار السياسي) تؤدي إلى النمو الاقتصادي.

ثالثا: تطور مؤشرات مكافحة الفساد الاقتصادي و الحكم الراشد في الجزائر و باقي دول OPEC :

سنعتمد في هذا العنصر على مجموعة من المعايير الصادرة عن البنك العالمي تقيس لنا تطور الحكم الراشد، إضافة إلى مؤشرات أخرى تعبر عن الحرية الاقتصادية و السياسية كمؤشر Freedom House و مؤشر Institute Fraser، و الجدول التالي يبين تطور مؤشرات محاربة الفساد ، جودة التنظيم و حرية الانتخاب و المسائلة البرلمانية.

الجدول رقم (01): مؤشرات البنك الدولي للحكم الراشد لدول OPEC خلال الفترة 1990-2014

	السيطرة على الفساد الاقتصادي			الجودة التنظيمية			الصوت و المسائلة		
	1996	2010	2014	1996	2010	2014	1996	2010	2014
الجزائر	-0,48	-0,49	-0,62	-0,77	-1,17	-1,28	-1,27	-1,03	-0,82
إيران	-0,65	-0,99	-0,57	-1,60	-1,70	-1,46	-0,87	-1,57	-1,57
العراق	-1,53	-1,31	-1,34	-2,02	-1,05	-1,25	-1,96	-1,06	-1,22
الكويت	0,72	0,40	-0,26	0,07	0,17	-0,13	-0,20	-0,51	-0,65

[13] : Richard M. Auty, Natural Resources, Capital Accumulation and the Resource Curse, ECOLOGICAL ECONOMICS 61, 2007, P 627.

[14] : Frankel, Jeffrey A, The Natural Resource Curse: A Survey, HKS Faculty Research Working Paper Series, RWP10-005, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, 2011, P 33

ليبيا	-0,78	-1,26	-1,61	-1,81	-1,18	-2,11	-1,40	-1,89	-1,13
قطر	-0,09	1,57	1,09	-0,07	0,95	0,99	-0,54	-0,89	-0,99
العربية السعودية	-0,64	0,06	0,10	-0,15	0,18	-0,01	-1,41	-1,74	-1,80
الإمارات العربية	-0,09	0,93	1,23	0,73	0,34	0,98	-0,43	-0,91	-1,06
أنغولا	-1,16	-1,32	-1,45	-1,46	-1,02	-0,98	-1,64	-1,12	-1,15
نيجيريا	-1,15	-1,00	-1,27	-0,82	-0,71	-0,81	-1,66	-0,80	-0,65
إندونيسيا	-0,56	-0,74	-0,58	0,19	-0,39	-0,10	-0,81	-0,07	0,13
إكوادور	-0,91	-0,86	-0,82	-0,18	-1,16	-1,02	-0,12	-0,26	-0,25
فنزويلا	-0,91	-1,20	-1,38	-0,18	-1,61	-1,81	-0,25	-0,90	-1,11

المصدر: http://data.worldbank.org/data-catalog/worldwide-governance-indicators

تقدم هذه المؤشرات صورة واضحة عن مدى جودة مؤسسات الدولة، و مدى معاناة اقتصاديات دول OPEC من المشاكل ذات الطابع التنظيمي و قد خلصت تقديرات البنك الدولي عن طريق الاستعانة بمصادر واسعة للمعلومات المتعلقة بهذه المسائل، و قد توصل إلى إنشاء قاعدة بيانات مؤلفة من سنة مؤشرات أولها مؤشر محاربة الفساد (الرشوة) يجسد تصورات للمدى الذي تمارس فيه السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك صغيرها و كبيرها من الفساد، فضلا عن "القبض" للدولة من قبل النخبة و أصحاب المصالح الخاصة، و يعطي تقدير درجة البلاد على المؤشر الكلي، في وحدات من التوزيع الطبيعي المعياري، أي بدءا من حوالي 2.5 - إلى 2.5، و يلتقط لجودة التنظيمية تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات واللوائح سليمة من شأنها السماح وتشجيع تنمية القطاع الخاص. يعطي تقدير درجة البلاد على المؤشر الكلي، في وحدات من التوزيع الطبيعي المعياري، أي بدءا من حوالي 2.5- إلى 2.5 ، و يعطي مؤشر الصوت و المساءلة تصورات مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

و نلاحظ من خلال الجدول أنه على أنه خلال الفترة 1996-2014 لازالت مؤشرات الحكم الراشد سالبة ما يدل على المشاكل التي يعيشها المواطنين في هذه الدول باستثناء الإمارات العربية و الكويت و قطر التي سجلت قيم موجبة في بعض السنوات، و أشارت أحد الدراسات القياسية إلى أن عائدات البترول في الدول الأعضاء في OPEC تعزز الاتجاه نحو الأنشطة الفاسدة و الريعية، مع تحسين توزيع الدخل[15]. كما توصلت دراسة أخرى للدول الغنية بالموارد الطبيعية أن حجم قطاع النفط، و حجم الحكومة ترتبط ارتباطا مباشرا مستوى الفساد. القيمة المضافة للقطاعات الزراعة و الصناعة و مستويات التنمية البشرية لها آثار عكسية بحيث عندما ترتفع هذه المؤشرات ينخفض مؤشر الفساد[16]، حيث أكد التقرير الصادر عن "GAN Anti- Corruption Business Portal" في مارس 2016 ، أن الفساد يمثل عقبة خطيرة أمام الشركات التي الاستثمار في الجزائر أو تنوي الاستثمار فيها. تتخلل ثقافة المحسوبية جوانب عديدة من الاقتصاد الجزائري ، و تعزز ممارسات المحسوبية و استخدام الاتصالات "لإنجاز الأمور". تعتبر دفعات الرشوة و التسهيلات ممارسة شائعة أيضًا ، على الرغم من كونها جرائم جنائية. يتم استخدام الرشاوى و "أموال الشحوم" بشكل رئيسي للتغلب على العقبات البيروقراطية. يجرّم الإطار القانوني مجموعة كبيرة من الجرائم المتعلقة بالفساد، لكن المكافحة لا تزال يشكل تحديًا ، كما أن المسؤولون الحكوميون يشاركون في الفساد و الإفلات من العقاب[17]. توصلت الدراسة التي قام بها كل من " Bounoua Chaib & Siham Matallah,2014"، الموسومة بـ"Corruption and Economic Growth: Empirical Evidence from Algeria " ، إلى أن نتائج تدعم وجهة النظر القائلة بأن الفساد يسيطر على عجلة النمو الاقتصادي، أين يجب على الحكومة الجزائرية استئصال هذه الآفة من خلال إيجاد الحلول التي يجب دعمها بالأدوات التي تتسم بالفعالية مثل الشفافية و المعايير الأكثر صرامة في المساءلة[18].

أشارت الورقة البحثية التي قدمها " Chekouri Sidi Mohammed, Benbouziane Mohamed & Chibi Abderrahime, 2014" خلال المؤتمر العالمي الخامس عشر للرابطة الاقتصادية للشرق الأوسط،7 التي تناولت العائدات النفطية و الجودة المؤسساتية في الجزائر، إلى أن زيادة

15 : Mohsen Mehrara et.al, THE CORRUPTION AND INCOME DISTRIBUTION IN OPEC AND OECD COUNTRIES: A COMPARATIVE STUDY, IJER, 2 (6), 51 - 61,2011, P 56.

16 : Masoome Fouladi, et.al, Studying the Factors Affect Economic Corruption in Oil-Rich Countries, P17 voir le lien : http://ecomod.net/system/files/corruption-paper-fouladi.pdf?cookies=1.

17 : voir le lien : https://www.business-anti-corruption.com/country-profiles/algeria

18 : Chaib Bounoua and Siham Matallah, Corruption and Economic Growth: Empirical Evidence from Algeria, International Journal of Innovation and Applied Studies, ISSN 2028-9324 Vol. 8 No. 3 Sep. 2014, P1.

العائدات النفطية يشجع الفساد الاقتصادي في الجزائر. كما أن المؤسسات الحكومية مكالبة بمكافحة هذه الظاهرة و تعزيز الأثر الإيجابي للعائدات النفطية على التنمية الاقتصادية[19].

إضافة إلى المؤشرات السابقة توجد ثلاثة أخرى، تتمثل في مؤشر فعالية الحكومة الذي يلتقط تصورات نوعية الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلاليته عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات، و يعطي تقدير درجة البلاد على المؤشر الكلي، في وحدات من التوزيع الطبيعي المعياري، أي بدءا من حوالي 2.5- إلى 2.5، و مؤشر سيادة القضاء الذي يلتقط تصورات مدى ثقة المتعاملين في والالتزام بقواعد المجتمع، وخاصة نوعية إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلا عن احتمال حدوث الجرائم والعنف . ، و أخيرا مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف / الإرهاب الذي يعطي تصورات احتمال عدم الاستقرار السياسي و / أو العنف ذات الدوافع السياسية، بما في ذلك الإرهاب، و يعطي تقدير درجة البلاد على المؤشر الكلي، في وحدات من التوزيع الطبيعي المعياري. و الجدول التالي يبين الاتجاه العام لتطور قيم هذه المؤشرات في دول opec خلال الفترة 1996-2014

الجدول رقم (02): مؤشرات البنك الدولي للحكم الراشد-2 لدول OPEC خلال الفترة 1996-2014

	فعالية الحكومة			سيادة القضاء			الاستقرار السياسي		
	1996	2010	2014	1996	2010	2014	1996	2010	2014
الجزائر	-0,95	-0,48	-0,48	-1,19	-0,75	-0,73	-1,86	-1,26	-1,17
إيران	-0,56	-0,48	-0,41	-0,85	-0,98	-1,03	-0,37	-1,62	-0,91
العراق	-1,95	-1,22	-1,13	-1,51	-1,62	-1,36	-1,85	-2,25	-2,49
الكويت	0,13	0,18	-0,15	0,60	0,60	0,05	0,13	0,44	0,13
ليبيا	-0,86	-1,27	-1,34	-1,06	-0,94	-1,53	-1,07	-0,03	-2,35
قطر	0,47	0,89	0,99	0,10	0,61	0,57	0,19	1,12	0,98
العربية السعودية	-0,26	0,03	0,23	0,25	0,26	0,27	-0,26	-0,22	-0,28
الإمارات العربية	0,63	0,91	1,48	0,69	0,37	0,71	0,86	0,78	0,76
أنغولا	-0,84	-1,13	-1,13	-1,63	-1,26	-1,10	-2,10	-0,22	-0,35
نيجيريا	-0,98	-1,15	-1,18	-1,26	-1,17	-1,09	-1,17	-2,19	-2,13
إندونيسيا	-0,42	-0,20	-0,01	-0,37	-0,64	-0,35	-1,18	-0,85	-0,41
إكوادور	-0,63	0,20	0,22	-0,51	-1,20	-1,06	-0,87	-0,62	-0,02
فنزويلا	-0,72	-1,11	-1,23	-0,88	-1,65	-1,89	-0,62	-1,24	-0,87

المصدر: http://data.worldbank.org/data-catalog/worldwide-governance-indicators

نلاحظ أن بعض دول مجلس التعاون كالكويت، قطر و الإمارات استطاعت أن تنجح إلى حد ما في إعداد برامج تنموية استطاعت تغيير الوضعية الاقتصادية إلى الأحسن إضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي و سيادة القضاء و ما يدل على هذا تسجيلها قيم موجبة مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى التي فشلت إلى حد ما في تحسين محيطها الاقتصادي و السياسي، و في هذا الإطار أكدت بعض الدراسات مؤخرا أن وجود بيئة مؤسسية أفضل في البلدان الغنية الموارد يرتبط مع ارتفاع نصيب الفرد من الدخل ، ارتفاع مستويات المعيشة، و المزيد من التنمية الاجتماعية[20]

و إضافة إلى المؤشرات السابقة تقوم Fraser Institute بإعداد مؤشر مكون من مجموعة من المؤشرات الجزئية و الذي يمكن من قياس الحرية الاقتصادية و تتمثل هذه المؤشرات الجزئية في حجم م الحكومة؛ النظام القانوني و أمن حقوق الملكية، المال السليم، حرية التجارة على الصعيد

[19] : Chekouri Sidi Mohammed & all, Oil rents and institutional Qality, :Empirical Evidence from Algeria, Middle East Economic Associations 15th International Conference, 23-24 Mras, 2016.

[20] : Peter Kaznacheev, Curse or Blessing?, How Institutions Determine Success in Resource-Rich Economies, Policy Analysis, CATO INTITUTE, Number 808, January 11, 2017, P 13 voir le lien : https://object.cato.org/sites/cato.org/files/pubs/pdf/pa808.pdf

الدولي، و اللوائح و القوانين[21]، و هذه المؤشرات مرقمة من 0 إلى 10، و الجدول التالي يبين الاتجاه العام لهذا المؤشر في دول OPEC خلال الفترة 1990-2014.

الجدول رقم (03):تطور الحرية الاقتصادية لدول OPEC خلال الفترة 1990-2014

	مؤشر Fraser Institute حول الحكم الراشد (FI)					
	1990	الرتبة	2010	الرتبة	2014	الرتبة
الجزائر	3,45	107	5,22	148	5,15	151
إيران	4,39	97	6,21	123	5,27	150
العراق	/	/	/	/	/	/
الكويت	5,09	70	7,26	52	7,14	71
ليبيا	/	/	/	/	4,58	158
قطر	/	/	7,58	21	7,91	12
العربية السعودية	/	/	7,13	64	6,95	85
الإمارات العربية	7,46	14	7,94	8	7,98	5
أنغولا	/	/	5,26	146	5,08	154
نيجيريا	3,52	105	6,17	125	6,45	113
إندونيسيا	6,21	37	6,89	79	7,02	79
إكوادور	5,53	58	5,83	134	5,76	142
فنزويلا	5,55	56	4,01	153	3,29	159

المصدر: https://freedomhouse.org/sites/default/files/FIW2017_Data.zip

نلاحظ من الجدول أعلاه أن بعض دول OPEC مثل قطر و الكويت استطاعتا أن تحقق تقدما كبيرا في حريتها الاقتصادية حيث وصلت الإمارات العربية إلى المرتبة 5 ضمن التصنيف العالمي و القطر في المرتبة 12، و في المقابل نلاحظ أن بعض الدول الأعضاء قامت ببذل جهود في هذا المجال لكن بوتيرة متباطئة و هذا ما يفسر زيادة قيمة المؤشر و لكن تأخر مراتبها ضمن التصنيف العالمي مثل ما هو الحال بالنسبة إلى الجزائر، و يوجد بعض الدول الأخرى التي شهدت تراجعا تدريجيا في قيمة مؤشرها، و تراجعها إلى المراتب الأخيرة.

و فيما يلي سنقوم بعرض آخر مؤشر لوصف الحرية السياسية لدول OPEC حيث سنستعين بالمؤشر الذي تقدمه مؤسسة Freedom House الذي يمكننا من وصف تطور الحرية السياسية في الدول عينة الدراسة خلال الفترة 1990-2016.

الجدول رقم (04):الاتجاه العام لمؤشر FHI للحرية السياسية في دول OPEC خلال الفترة 1990-2016

	1990			2010			2016		
مؤشر بيت الحرية FH	PR	CL	التصنيف	PR	CL	التصنيف	PR	CL	التصنيف
الجزائر	4	4	PF**	6	5	NF	6	5	NF
إيران	6	5	NF*	6	6	NF	6	6	NF
العراق	7	7	NF	5	6	NF	5	6	NF
الكويت	7	7	NF	4	5	PF	5	5	PF

[21] : For more about Fraser methodology : https://www.fraserinstitute.org/economic-freedom/approach

** NF : Partly Free

* PF : Not Free

ليبيا	7	7	NF	7	7	NF	7	6	NF
قطر	7	5	NF	5	6	NF	6	7	NF
العربية السعودية	7	6	NF	6	7	NF	7	7	NF
الإمارات العربية	6	5	NF	5	6	NF	6	6	NF
أنغولا	7	7	NF	5	6	NF	6	6	NF
نيجيريا	5	5	PF	4	4	PF	3	5	PF
إندونيسيا	6	5	PF	3	2	F	2	4	PF
إكوادور	2	2	F***	3	3	PF	3	4	PF
فنزويلا	1	3	F	5	5	PF	6	5	NF

المصدر:

https://www.fraserinstitute.org/economic-freedom/dataset?min-year=1990&max-year=2014&filter=1&most-free=1&quartile2=1&quartile3=1&least-free=1&sort-field=year&sort-reversed=0&date-type=range&page=dataset&countries=DZA

يقوم هذا المؤشر بتقييم الحرية السياسية في العالم و ذلك في 195 و 14 إقليم حيث كل بلد و إقليم يعين ما بين 0 و 4 نقاط على سلسلة من 25 مؤشرا، لدرجة إجمالية تصل إلى 100، و تستخدم هذه الحسابات لتحديد الثنائية العددية المتكونة من الحقوق السياسية و الحريات المدنية، حيث أن التصنيف العددي 1 يمثل يعني أن معظم أجواء حرة و التصنيف 7 يدل على أقل حرية، و طبقا لتصنيف الحقوق السياسية و الحريات المدنية يتم تصنيف البلد على أنه يتميز بالحرية، حر جزئيا أو أنه غير حر تمما.

و تعتبر منهجية Freedom House مشتقة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و يتم تطبيقها على جميع البلدان و الأقاليم، بغض النظر عن الموقع الجغرافي، و تكوينها العرقي أو الديني، أو مستوى التنمية الاقتصادية.

حيث أن مؤشر الحرية يقيم الحريات التي يتمتع بها الأفراد، و ليس الحكومات أو أداء الحكومة في حد ذاتها، كما أن الحقوق السياسية و الحريات المدنية يمكن أن تتأثر من قبل كل من الجهات الحكومية و غير الحكوميين، بما في ذلك المتمردين و الجماعات المسلحة الأخرى[22].

و نلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع مواطني دول OPEC لا يتميزون الحرية التامة أو حتى الجزئية منها و هذا ما يعكس التضييق الذي يلاقيه الأفراد و الجمعيات و غيرهم فيما يخص الحقوق السياسية أو الحريات المدنية كحرية التصويت، حيث يوجد دول كانت جرة جزئيا قد تحولت إلى دول مقيدة مع مرور الوقت، فعلى سبيل المثال لا تزال المعارك متواصلة في العراق لاستعادة الأراضي من مسلحي تنظيم الدولة الإسلامي "داعش"، فلا تزال الحكومة ضعيفة و مجزأة و ستواجه صراعا حول إعادة إدماج الأقليات السنية من السكان في النظام الوطني الذي يحتوي على ميليشيات شيعية قوية[23]

رابعا: مستوى التنمية لدول OPEC

سنستعرض في هذا العنصر بعض الجوانب و القضايا الأساسية في موضوع التنمية كالقدرة الشرائية، التعليم و الصحة و سوء التغذية و ذلك لتقييم جهود التي تبذلها دول المنظمة في ترقية مجتمعاتها و الوصول بها إلى مستوى لا بأس به من الرفاهية.

1. الاتجاه العام لمؤشر التنمية البشرية HDI لدول OPEC خلال الفترة 1990-2014

يعد مؤشر التنمية البشرية أحد أهم المؤشرات التي تم استحداثها لقياس التنمية بعد أن تأكد أن الرفاهية هي عبارة عن مفهوم واسع يتخطى الجانب الكمي للدخل بل يأخذ بعين الاعتبار قضايا أخرى كالتعليم و الصحة، و الجدول التالي يشرح الاتجاه العام لتطور مؤشر التنمية البشرية -الذي قمنا بذكر مركباته في الفصل الأول-، في هذه الدول خلال الفترة 1990-2014

الجدول رقم (05):الاتجاه العام لمؤشر التنمية البشرية IDH و مؤشر سوء التغذية في دول OPEC خلال الفترة 1990-2014

*** F : Free

[22] : Arch Puddington, Populists and Autocrats: The Dual Threat to Global Democracy, Freedom in the World 2017,P02

[23] : Arch Puddington, O.P.Cité, P 09.

	HDI			سوء التغذية		
	1990	2010	2014	1995	2010	2014
الجزائر	0.562	0.71	0.734	7,70	5,10	5,00
إيران	0.54	0.74	0.764	5,00	6,40	5,10
العراق	0.582	0.578	0.657	21,00	25,20	23,20
الكويت	0.712	0.786	0.816	10,80	5,00	5,00
ليبيا	0.665	0.773	0.738	/	/	/
قطر	0.743	0.827	0.849	/	/	/
العربية السعودية	0.653	0.777	0.836	5,00	5,00	5,00
الإمارات العربية	0.767	0.816	0.833	5,00	5,00	5,00
أنغولا	0.15	0.502	0.530	62,20	20,70	20,70
نيجيريا	0.242	0.462	0.511	12,70	6,10	6,70
إندونيسيا	0.479	0.62	0.681	15,50	13,50	7,60
إكوادور	0.635	0.719	0.730	14,70	14,40	11,10
فنزويلا	0.635	0.744	0.764	14,80	5,00	5,00

المصدر: http://hdr.undp.org/fr/data

http://data.worldbank.org/indicator/SN.ITK.DEFC.ZS

نلاحظ من الجدول أعلاه كيف استطاعت العديد من دول OPEC تحقيق مستويات كبيرة من التنمية البشرية و ينطبق ذلك أثر على دول الخليج مثل قطر، العربية السعودية، الأمارات العربية و الكويت، و حيث حققت التوالي المراتب 32، 41،39 و 48 حيث تصنف ضمن الدول التي حققت مستويات جد مرتفعة من التنمية البشرية[24]، كما نلاحظ أن إيران تحتل المرتبة السابعة سنة 2012 من وجهة نظر مؤشر التنمية البشرية مقارنة مع دول أوبك الأخرى. في حين أن مؤشر التنمية البشرية في إيران كان لها نموا كبيرا على مدى السنوات الـ 32 الماضية، و كانت نمو في مؤشرات متوسط العمر المتوقع، و التعليم، و نصيب الفرد من الدخل ، و لكن نظرا للمعدل السريع للتنمية في بلدان أخرى، لم يحدث زيادة كبيرة في الترتيب العام[25]، كما نلاحظ أيضا أن الجزائر قد حققت مستوى لا بأس به من التنمية و احتلت بذلك المرتبة 83 عالميا سنة 2014، إلا أن بعض الدول أمثال أنغولا و نيجيريا قد صنفت ضمن الدول التي حققت مستويات منخفضة من التنمية، حيث احتلتا على التوالي المرتبة 149 و 152 عالميا

و فيما يخص انتشار سوء التغذية فنلاحظ أن دول OPEC استطاعت السيطرة على انتشار هذه الظاهرة حيث وصلت إلى أقل من 05% في دول الخليج و إيران و أقل من 15% في بقية الدول المنظمة، لاستثناء أنغولا التي مازالت تعاني من سوء التغذية بشكل أكبر حيث مازالت مؤشر معدل السكان الذين يعانون من سوء التغذية* يتخطى نسبة 20% ، و يدل تقرير خاص بانتشار سوء التغذية في أنغولا إلى أن 29% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من توقف النمو، و 16% يعانون من نقص الوزن، 08% يعانون من الإهدار، كما أن 12% من الأطفال الرضع يولدون مع انخفاض الوزن عند الولادة، حيث يرى البنك العالمي أن أنغولا تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (خفض معدل الأطفال ناقصي الوزن سنة 1990 إلى النصف بحلول 2015) لكن معدلات سوء التغذية لازالت مرتفعة[26].

خلاصة:

[24] : http://hdr.undp.org/fr/composite/HDI

[25] : Faegheh Mohagheghzadeh, et. Al, Comparative evaluation of the Human Development Index in Iran and OPEC Countries, Applied mathematics in Engineering, Management and Technology 2 (4) 2014, P 568.

* مؤشر انتشار نقص التغذية (٪ من السكان): يعني السكان الذين يعيشون تحت مستوى الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية (كما يشار إلى انتشار نقص التغذية) يدل على النسبة المئوية للسكان الذين ليست لديهم الكافية من الطاقة الغذائية لتلبية احتياجات تناول الطعام بصفة مستمرة

[26] : http://siteresources.worldbank.org/NUTRITION/Resources/281846-1271963823772/angola1711screen.pdf

بعد اطلاعنا على العديد من الدراسات النظرية و التطبيقية التي اهتمت بالخصائص الاقتصادية للدول المصدرة للبترول على غرار الجزائر، و بعد عرض اهم المؤشرات و التقارير أعدتها الهيئات الدولية المتعلقة بالحكم الراشد، كمؤشر السيطرة على الرشوة، البيروقراطية، الاستقرار السياسي، فعالية الانفاق الحكومي، الحريات المدنية و شفافية الانتخابات و سيادة القضاء و غيرها من المؤشرات، اكتشفنا وجود متلازمة بين زيادة العائدات البترولية و نمو الفساد الاقتصادي حيث توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات لعل من أهمها:

- يرتبط مشكل او ظاهرة الفساد الاقتصادي ارتباطا قويا بالتركيز على تصدير الموارد الطبيعية.
- زيادة العائدات البترولية يدفع بالحكومات المصدرة بالتركيز أكثر على هذا المصدر الطبيعي القابل للنضوب و التبعية أكثر لهذا المورد، و يؤدي ذلك إلى الوقوع في فخ السلعة الرئيسية، حيث يصبح الاقتصاد معرض للانهيار في أي لحظة نتيجة تدهور الأسعار العالمية في السوق البترولية، أو نضوب هذا المورد،
- يمكن ان يكون للبترول أثر إيجابي على الاقتصاد إذا ما تم استغلال هذا المورد بطريقة سليمة و عقلانية، تأخذ بيعين الاعتبار مبادئ الحكم الراشد و الشفافية،
- في الكثير من الحالات سجلت العديد من الدراسات أن نمو العائدات البترولية نمو الفساد الاقتصادي في الدول المصدرة، حيث لاحظنا خلال دراستنا أنه خلال الفترة 1996-2014، التي تميزت بنمو كبير في العائدات البترولية، نتيجة ارتفاع الأسعار خلال هذه المرحلة، حيث سجلت الدراسة أرقام سالبة لمؤشرات الحكم الراشد، على غرار انتشار الفساد الاقتصادي، عدم فعالية الانفاق الحكومي، عدم الاستقرار السياسي، و غياب الحريات المدنية و الاقتصادية، و عدم سيادة القضاء و غيرها من المظاهر السلبية في كل من الجزائر، العراق، ليبيا، أنغولا، الأكوادور، فنزويلا، المملكة العربية السعودية، و غيرها من أعضاء OPEC، و لقد سجلت كل من الامارات العربية المتحدة و قطرا تحسننا ملحوظا حيث سجلت مؤشرات الحكم الراشد بها أرقام موجبة، و هذا ما يدل التسيير السليم للعائدات البترولية، فك الارتباط نسبيا عن قطاع المحروقات، و الاعتماد أكثر على مبادئ الحكم الراشد في إدارة الاقتصاد.

يعتبر مشكل الفساد الاقتصادي من بين أكثر المظاهر السلبية للاقتصاد التي يمكن أن تعصف به، حيث باتت هذه الظاهرة تثقل كاهل المواطنين، و تجعل الحياة صعبة أكثر فأكثر، حيث لابد من مجموعة من الإجراءات و التدابير لإنقاذ الاقتصاد من هذه المشكلة، و من بين التدابير التي يمكن اللجوء إليها نجد:

- اعتماد مبادئ الحكم الراشد و ترسيخها كثقافة في إدارة الاقتصاد الوطني،
- انشاء شبكات مراقبة فعالة تمكن المسؤولين من معرفة مصادر الفساد و تجفيفها،
- إصلاح النظام القضائي، و سن القوانين التي تجرم الرشوة و الفساد بكل أنواعه، و اتخاذ عقوبات صارمة لمن تثبت في حقهة جريمة الرشوة،
- الاستعمال السليم لأموال البترول، و عدم تبذيرها، حيث يمكن اعتماد صناديق سيادية يتم فيها ادخار أموال البترول الزائدة عن الحاجة،
- من بين أهم التوصيات، هو تغيير الهيكل الاقتصادي، من اقتصاد يعتمد فيه المواطنون على الانفاق الحكومي، إلى اقتصاد منتج أين يتم تشجيع الاستثمار الفردي لدي الأسر
- تحسيس و توعية الموظفين خاصة في القطاع العام بخطورة اقتراف جريمة الرشوة، و ما يعاقب عليه القانون في حالة ثبوت وقوعها.

قائمة المراجع:

1- إبراهيم العيسوي، " التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها"، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2001، ، ص 18

2- Matouk BELATAF, Economie du développement, office des publications universitaires, édition N: 4701, Algérie, 2010, P 05.

3- ميشيل تودارو،" التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة 2006 ، ص 54.

4- UNDP, Human Development Report, Oxford university press, New York, 1990, P 10

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " الثروة الحقيقية للأمم"، تقرير التنمية البشرية 2010، عدد خاص في ذكرى العشرين، نيويورك، ص 22.

6- بوعزة نضيرة، جريمة الرشوة في ظل القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، ملتقى وطني، مخبر مالية، بنوك، و إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07، ماي 2012، ص 3.

7- مايكل روس، نقمة النفط، كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، مكتبة مؤمن قريش، منتدى العلاقات العربية و الدولية، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 120-121

8- Richard Damania and Erwin Bulte, Resources for Sale: Corruption, Democracy and the Natural Resource Curse, Discussion Paper, No. 0320, CENTRE FOR INTERNATIONAL ECONOMIC STUDIES, 2003, PP 30-32.

9- Richard M. Auty, Natural Resources, Capital Accumulation and the Resource Curse, ECOLOGICAL ECONOMICS 61, 2007, P 627.

10- Frankel, Jeffrey A, The Natural Resource Curse: A Survey, HKS Faculty Research Working Paper Series, RWP10-005, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, 2011, P 33

11- Mohsen Mehrara et.al, THE CORRUPTION AND INCOME DISTRIBUTION IN OPEC AND OECD COUNTRIES: A COMPARATIVE STUDY, IJER, 2 (6), 51 - 61,2011, P 56.

12- Masoome Fouladi, et.al, Studying the Factors Affect Economic Corruption in Oil-Rich Countries, P17 voir le lien : http://ecomod.net/system/files/corruption-paper-fouladi.pdf?cookies=1.

13- voir le lien : https://www.business-anti-corruption.com/country-profiles/algeria

14- Chaib Bounoua and Siham Matallah, Corruption and Economic Growth: Empirical Evidence from Algeria, International Journal of Innovation and Applied Studies, ISSN 2028-9324 Vol. 8 No. 3 Sep. 2014, P1.

15- Chekouri Sidi Mohammed & all, Oil rents and institutional Qality, :Empirical Evidence from Algeria, Middle East Economic Associations 15th International Conference, 23-24 Mras, 2016.

16- Peter Kaznacheev, Curse or Blessing?, How Institutions Determine Success in Resource-Rich Economies, Policy Analysis, CATO INTITUTE, Number 808, January 11, 2017, P 13 voir le lien : https://object.cato.org/sites/cato.org/files/pubs/pdf/pa808.pdf

17- For more about Fraser methodology : https://www.fraserinstitute.org/economic-freedom/approach

18- Arch Puddington, Populists and Autocrats: The Dual Threat to Global Democracy, Freedom in the World 2017,P02

19- http://hdr.undp.org/fr/composite/HDI

20- Faegheh Mohagheghzadeh, et. Al, Comparative evaluation of the Human Development Index in Iran and OPEC Countries, Applied mathematics in Engineering, Management and Technology 2 (4) 2014, P 568.

21- http://siteresources.worldbank.org/NUTRITION/Resources/281846-1271963823772/angola1711screen.pdf

22- &filter=1&most-free=1&quartile2=1&quartile3=1&least-free=1&sort-field=year&sort-reversed=0&date-type=range&page=dataset&countries=DZA